لتغير صفة في نفسه كالطبيب يعالج نفسه لكن لا من حيث انه معالج فيكون
تابعا في الحقيقة في اخر لا في نفسه والصفة المؤثرة اما ان تكون مصدرا للفعل
واحد او لافعال كثيرة وعلى التقديرين اما بالشعور او لا بالشعور فهذه
اربعة اقسام الاول وهو ان يكون مصدرا لفعل واحد بالشعور هو النفس
الفلكية والثاني وهو ان يكون مصدرا لفعل واحد بدون الشعور هو الطبيعة
والثالث وهو ان يكون مصدرا لافعال كثيرة بالشعور في النوع الحيوانية لمثلها
بالقدرة والرابع وهو ان يصدر افعالا كثيرة لا بالشعور هو النفس النباتية
والقدرة تغاير الطبيعة والمزاج اما مغايرتها للطبيعة فلان القدرة بالشعور
يؤثر بخلاف الطبيعة فانها يؤثر بدون الشعور وما يؤثر بالشعور غير مؤثر بدون
الشعور واما مغايرتها للمزاج فلان المزاج والقدرة مغايران لما هو تابع
لهما والمغايرة في التابع يدل على مغايرة المتبوع اما مغايرتهما في التابع فلان المزاج
كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فيكون من جنس
هذه الكيفيات الاربع فيكون تابع التابع له من جنس تابع الكيفيات الاربع
وتابع القدرة التابع لها مغاير له لان تابعها الفعل فلو كانت القدرة
عين المزاج لكان تابع المزاج بعينه تابعا لها والقدرة صفة مصححة للفعل بالنسبة الى
الفاعل اي صفة تقتضي صحة الفعل من الفاعل لا ايجابه فان القادر هو الذي يصح منه
الفعل وتركه والموجب هو الذي يجب منه الفعل وانما قيد بقوله بالنسبة لان الفعل
نفسه ممكن صحيح لم يجعله القدرة ممكنا وصحيحا والا يلزم قلب الحقائق والقدرة
جعلته ممكنا صحيحا بالنسبة الى الفاعل واختلفوا في ان القدرة هل هي متعلقة
بالطرفين على السواء ام لا فذهبت المعتزلة الى انها متعلقة بالطرفين اي الفعل وعدمه
على السواء واختاره المصنف وذهبت الاشاعرة الى انها متعلقة بطرف واحد
والجواب انه ان اريد بالقدرة العلة التامة التي هي مجموع الامور التي يترتب عليها
الاثر فلا شك ان القدرة ليست صالحة لان يقع بها الضدان لانها لو كانت صالحة
للضدين لوقع بها الضدان لوجوب وقوع الاثر عند علته التامة وان اريد بها القوة
العضلية بحيث متى انضم اليها القصد الى احد الضدين حصل ذلك
الضد واذا انضم اليها القصد الى الضد الاخر حصل الضد الاخر فلا شك ان القدرة
صالحة لان تتعلق بالضدين لانه حينئذ يكون مفهوما مشتركا بين الامرين اللذين
احدهما علة تامة لاحد الضدين والاخر علة تامة للضد الاخر لكن المصنف لما في
موافق للعرف واختلفوا في ان القدرة هل هي متقدمة على الفعل او مع الفعل فذهبت
المعتزلة الى الاول والاشاعرة الى الاخر واختار المصنف الاول واحتج عليه بثلاثة
وجوه الاول ـــــــ انه لو لم تكن القدرة قبل الفعل لما كان الكافر مكلفا

بالايمان

بالايمان حال الكفر والتالي باطل بالاجماع فالمقدم مثله بيان الملازمة
انه حينئذ لا يكون الايمان حال الكفر مقدورا للكافر والتكليف بغير المقدور غير
واقع لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها الثاني ان القدرة لا تكون مع الفعل
للزوم التنافي بين القدرة وبين كونها مع الفعل لان القدرة يلزمها كونها محتاجا
اليها لاجل ان يدخل الفعل من العدم الى الوجود وكونها مع الفعل يلزمها ان تستغني
عنها لان حال حدوث الفعل صار الفعل موجودا فلا حاجة اليها لان يدخل
الفعل من العدم الى الوجود وتنافي الملزومات لازم للتنافي بين اللوازم واذا كان
التنافي بين القدرة وبين كونها مع الفعل لازما امتنع الجمع بينهما فلا تكون القدرة
مع الفعل الثالث لو لم تكن القدرة قبل الفعل للزم احد المحالين اما قدم العالم
او حدوث قدرة الله تعالى والتالي بقسميه باطل بيان الملازمة ان قدرة الله
تعالى اما حادثة او قديمة فان كان الاول لزم الامر الثاني وان كان الثاني يلزم
ان يكون العالم الذي هو فعله قديما لان الفرض ان القدرة مع الفعل فيلزم الامر
الاول اجيب ـــــ عن الاول بان الكافر في حال الكفر مكلف بالايمان من حيث انه
قادر على معنى انه مامور بان يأتي من حال القدرة لا قبلها وهذا ليس تكليفا
بما لا يطاق وعن الثاني ان الاحتياج الى القدرة وجودها لاجل ان يدخل الفعل
من العدم الى الوجود لا الى القدرة مع حدوث الفعل او عدمه والحاجة الى
القدرة وجودها حال حدوث الفعل متحققة وعن الثالث ان كلامنا في قدرة
العبد لا بالنسبة الى قدرة الله تعالى الحقيقية والاشاعرة احتجوا على ان القدرة
مع الفعل بان القدرة عرض والعرض لا يبقى زمانين فلو كانت القدرة قبل
الفعل لم تكن باقية عند الفعل فلا يكون عند الفعل قادرا وفيه نظر لانا لا نسلم
ان العرض لا يبقى زمانين والجواب انه ان اريد بالقدرة الصفة المستجمعة لجميع
الشرائط لا تكون قبل الفعل بالزمان بل معه وان اريد به القوة المنبثة
في العضلة تكون القدرة قبل الفعل بالزمان ولا يجوز ان يوجد القادر
عند ايجاد وقوع المقدور رأيا لا يجوز ان يقع مقدور واحد بقادرين لانه لو وقع
بهما لكان وقوعه بهذا موجبا لاستغنائه عن الاخر ووقوعه بذاك موجبا لاستغنائه
عن هذا فوقوعه بهما يوجب استغناءه عن كل واحد منهما فلا شك ان حال وقوعه
بالقادر يكون محتاجا اليه فيكون في حال احتياجه اليهما مستغنيا عنهما وهو محال
وانما قال ولا يجوز وقوع المقدور ولم يقل ولم يجد المقدور لانه لا يمكن تعلق
القادرين بمقدور واحد بان يكون كل منهما قادرا عليه ولكن لا يمكن وقوعه
بهما فلا استبعاد في تماثل القدرة ذهبت طائفة الى ان القدرة متعلقة
ويستبعد ان تكون متماثلة لانه يمتنع ان يكون لقادر على مقدور واحد لانه كما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)